

النقاط الرئيسية الخاصة بسياسة الإفصاح: الأمور المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

1. فيما يخص "الإفصاح العام" للإفصاح عن كل المعلومات: إن إقدام البنك على وضع افتراض عام يقوم على مبدأ الإفصاح عن جميع المعلومات عدا بعض الاستثناءات، يعتبر خطوة إيجابية وجيدة. لكن يجب على البنك أن يحدد تلك الاستثناءات بدقة، وعلى ضوء مبدأ "إختبار الضرر". مثلاً (أ) الإفصاح عن معلومات معينة قد يسبب ضرراً بالغاً لمجموعات أو فئات معينة يتم تحديدها بدقة، مثل (الأسرار التجارية، البيانات المالية الحساسة)، أيضاً (ب) عندما يكون الضرر المحتمل الذي قد ينجم عن عملية الإفصاح، غالباً على المصلحة العامة والنتائج المرجوة من وراء الحصول على هذه المعلومات.

2. عدم الاعتراف بوجود حواجز تصعب من عملية الحصول على المعلومات: من الضروري أن تقوم سياسة الإفصاح بالاعتراف بوجود عدة حواجز تمثل حجرة عثرة أمام إمكانية الحصول على المعلومات بشكل يسير. إن العديد من الفئات والأفراد المهمشين (الذين يعانون من التمييز العنصري بسبب الجنس والنوع الاجتماعي والعرق، والديني... الخ) يواجهون صعوبة كبيرة في الحصول على المعلومات، ويجب على سياسة الإفصاح العمل على مناقشة هذه المسألة وحلها.

3. نقص في عملية الإفصاح: يجب على البنك الإفصاح عن الوثائق المتعلقة بالمساعدات الفنية والخدمات المدفوعة الأجر التابعة للبنك، لأن الكثير من هذه الأنشطة لاتزال في طي الكتمان. يقوم البنك بتقديم الكثير من المساعدات الفنية لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومع ذلك فإننا لانملك الكثير من المعلومات عن هذه المشاريع. بالإضافة إلى ذلك، فإننا غير قادرين على معرفة مواقف وآراء ممثلي هذه البلدان في مجلس إدارة البنك، لأنه لا يتم الكشف عن ملخصات ومحاضر إجتماعات المجلس التنفيذي للبنك (عدا بعض الملخصات العديدة القيمة). إن البنك الدولي يعتبر مؤسسة عامة، وكل الأموال التي يتصرف بها البنك ماهي إلا من أموال العامة، ولذلك فإن من حقنا أن نعرف ونطلع على تفاصيل إجتماعات المجلس التنفيذي للبنك.

4. الترجمة: تعتبر اللغة الانجليزية هي اللغة الرسمية التي يتعامل بها البنك. ويقوم البنك بترجمة بعض المعلومات الهامة، والمطبوعات الرئيسية بشكل روتيني إلى عدة لغات، مثل العربية، والصينية، والفرنسية، والبرتغالية، والروسية، والأسبانية. ومع هذا، فإن ترجمة الوثائق المتعلقة بالمشاريع تُرمى على عاتق الحكومات المستدينة، والتي بدورها لاتقوم بترجمة متكاملة وإنما بتقديم ملخصات قصيرة لتلك الوثائق وبشكل محدود للغاية. يجب على البنك تقديم آلية أفضل لترجمة الوثائق المهمة للمشاريع والبرامج التي يقدمها البنك. إن الحواجز اللغوية تمثل حجرة عثرة أمام الناس للحصول على المعلومات المناسبة من أجل المشاركة بشكل فعال في عملية التنمية.

بعض المقترحات لمعالجة هذه القضية:

- القيام بإنشاء مراكز للترجمة في بعض المكاتب القطرية لتقليل كلفة الترجمة (إدارة البنك قامت بتقديم هذا الاقتراح).

- تقوم الحكومات المستدينة بترجمة العديد من وثائق المشاريع والبرامج إلى اللغات المحلية لتمكين موظفي الحكومة (الذين لايتقنون اللغة الإنجليزية) من الحصول عليها، وبالتالي فما على البنك إلا المساعدة في جعل هذه الوثائق متوفرة للعامة من خلال التنسيق من حكومات هذه البلدان.

- يقوم البنك بالزام بعض الأطراف المعنية بترجمة بعض الوثائق الخاصة ببعض المشاريع والبرامج، لكنه لايقوم بالزام هذه الأطراف برفعها إلى البنك. ولهذا يجب على البنك إلزام هذه الأطراف برفع مثل هذه الوثائق المترجمة حتى يتسنى

للبنك الكشف عنها بدون إضافة أي اعباء مالية على البنك.(المزيد من المعلومات، راجوع وثيقة "مسائل حوارية حول قضايا الترجمة" في الأسفل)

5. *عدم توفر المسودات، وتأخير عملية النشر:* إن البنك الدولي لايقوم بنشر الملاحظات الأولية الخاصة ببعض المشاريع. بالإضافة إلى أن المعلومات التي يتم نشرها قبل موافقة مجلس الإدارة عليها لا يتم تحديثها باستمرار. ومع أنه يتم الإفصاح عن وثائق التقييم البيئي والاجتماعي قبل موافقة مجلس الإدارة ولكن البنك لايقوم بالكشف عن كل تفاصيل أي مشروع (مثل وثيقة تقييم المشروع، ووثيقة معلومات المشروع) إلا بعد عملية الموافقة، مما يمثل حجر عثرة أما المشاركة الفعالة.

6. *آليات "طلب وإستئناف" غامضة:* إن البنك لايقوم بتوفير نظام واضح لعملية الرد على طلبات الحصول على المعلومات. بالإضافة إلى أن البنك لايقدم ضمانات واضحة للكيفية التي يتم التعامل بها مع مثل هذه الطلبات (على سبيل المثال، الجدول الزمني للرد على هذه الطلبات). كما أن البنك لا يوفر هيئة أو لجنة مستقلة لمناقشة تظلمات الجهات التي يتم رفض طلباتها للحصول على المعلومات. إن "حق الإستئناف" يعتبر عنصر أساسي في أي نظام متكامل يقوم بتسهيل عملية الحصول على المعلومات.

7. *التطبيق والتنفيذ:* إن تطبيق وتنفيذ سياسة الإفصاح التابعة للبنك شيء مهم وضروري، وإلا مالفائدة من وجود سياسة إفصاح غير مفعلة.